الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

"هيومن رايتس ووتش بين الخطاب الحقوقي والسياسة الواقعية"

إعداد الباحثة:

نسرين جمال منيف

باحثة دكتوراه قسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

(إشراف الدكتور وليد عبدالرحيم)

جامعة بيروت العربية

https://doi.org/10.36571/ajsp86

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net

ملخص البحث:

تعتبر منظمة "هيومن رايتس ووتش" منظمة دولية غير حكومية تركز على مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، بما في ذلك التعذيب، استخدام القوة غير المشروعة، وانتهاك الحريات الأساسية. تدعي المنظمة الالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة، إلا أنها تواجه انتقادات حول تحيزها الانتقائي وتركيزها على بعض الدول، خصوصًا في العالم العربي وأمريكا اللاتينية، بينما تتجاهل انتهاكات مماثلة في دول حليفة للولايات المتحدة. وتشير بعض الدراسات إلى أن التمويل الخارجي والتوجهات السياسية يمكن أن تؤثر على استقلالية المنظمة وحياد تقاريرها، مما يطرح تساؤلات حول مصداقية بعض انتقاداتها.

على المستوى التطبيقي، أصدرت المنظمة تقارير حول المغرب وتونس واليمن، حيث انتقدت في المغرب استخدام القوة المفرطة ضد المحتجين، وفي تونس قوانين تحمي الأجهزة الأمنية قد تقيد حرية التعبير، وفي اليمن استخدام الألغام الأرضية من قبل الحوثيين وقوات صالح. بالمقابل، تجاهلت أو قللت من أهمية الانتهاكات السياسية في البرازيل وفنزويلا، خاصة تلك المتعلقة بإطاحة رؤساء منتخبين أو دعم المعارضة الممولة من الولايات المتحدة، مما يبرز التناقض بين أهداف المنظمة المعلنة وممارساتها على أرض الواقع، ويعكس الجدل حول مدى استقلاليتها وحيادها في معالجة قضايا حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

مصطلحات البحث: هيومن رايتس ووتش، منظمة دولية غير حكومية، حقوق الإنسان، التدخل السياسي.

المقدمة:

تعتبر هيومن رايتس ووتش واحدة من أبرز المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان على المستوى العالمي؛ تأسست في عام 1978، وتهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال التحقيق في الانتهاكات ونشر التقارير والضغط على الحكومات والجهات الفاعلة المختلفة لضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. يتمحور نشاط هيومن رايتس ووتش حول قضايا حقوق الإنسان المختلفة، بدءًا من الحريات المدنية والسياسية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتغطي أنشطتها العديد من الدول حول العالم (Human Rights Watch, 2024).

في أميركا اللاتينية، تدخلت هيومن رايتس ووتش في العديد من الأزمات السياسية والإنسانية، مثل الانقلاب في هندوراس عام 2009 والأزمة السياسية في فنزويلا؛ حيث تركز المنظمة على توثيق الانتهاكات والمناصرة لإعادة الديمقراطية وسيادة القانون، ما يؤثر على السياسات الداخلية والخارجية للدول المعنية وبالتالي تكون تدخلاتها قد أثرت على العلاقات الدولية (Human Rights Watch, 2010).

كذلك في الشرق الأوسط، شهدت المنطقة تدخلات مكثفة من هيومن رايتس ووتش، خاصة في سياق النزاعات المسلحة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا واليمن؛ اذ لعبت تقارير المنظمة دورًا بالغ الأهمية في تشكيل الرأي العام الدولي والسياسات الخارجية للدول الكبرى تجاه المنطقة، مما يعزز الضغط الدولي على الحكومات المعنية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، فتتجلى أهمية تقاريرها في قدرتها على التأثير على مسار العلاقات الدولية والتحالفات القائمة(Human Rights Watch, 2024) .

أما في أفريقيا، تركز هيومن رايتس ووتش على قضايا مثل النزاعات المسلحة والعنف الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان في مناطق مثل السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تعمل المنظمة على تعزيز العدالة والمساءلة من خلال تقاريرها وحملاتها المناصرة، مما يسهم في زيادة الوعي الدولي ويضغط على الحكومات المحلية لاتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان.

وتُعد منظمة هيومن رايتس ووتش نموذجاً بارزاً لتناقضات العمل الحقوقي في السياق الدولي. فمن جهة، تبنّت المنظمة خطاباً يقوم على الدفاع عن القيم العالمية لحقوق الإنسان، وسعت إلى فضح الانتهاكات عبر تقاريرها المستندة إلى المعايير الدولية؛ ومن جهة أخرى، واجهت تحديات مرتبطة بحدود الحياد والاستقلالية، حيث وُجهت إليها اتهامات بالتأثر بأجندات سياسية أو ضغوط تمويلية.

حيث تبدو منظمة هيومن رايتس ووتش وكأنها تتحرك دائمًا على خط رفيع بين المبادئ التي ترفعها والواقع الذي تواجهه؛ اذ منذ انطلاقتها، أكدت التزامها بالدفاع عن كونية حقوق الإنسان، معلنة أن هذه الحقوق فوق الانتماءات السياسية والجغرافية، بيد أن، الانتقال من المبدأ إلى التطبيق سرعان ما كشف عن فجوة، تتضح أكثر حين نطالع عمل المنظمة عن كثب في السياقات العربية.

إن هذه الدراسة تفتح وتؤسس النقاش حول التداخل بين المثالية الحقوقية والبراغماتية السياسية Pragmatism، وما يترتب عليه من إعادة تقييم لموقع وواقع المنظمات الحقوقية في العلاقات الدولية.

مشكلة الدراسة:

مشكلة الدراسة تتمحور حول مدى حيادية وموضوعية منظمة هيومن رايتس ووتش في رصد وتوثيق الانتهاكات الحقوقية حول العالم، خصوصًا في الدول العربية وأمريكا اللاتينية، ومدى تأثير توجهاتها السياسية والتمويلات الخارجية على مصداقية تقاريرها. إذ تشير المعلومات المرسلة إلى أن المنظمة غالبًا تركز على انتهاكات بعض الدول بينما تتجاهل أو تخفف من انتقاد انتهاكات أخرى، خصوصًا تلك المرتبطة بحلفاء الولايات المتحدة أو الدول ذات الأجندة السياسية المتوافقة مع مصالح الغرب، كما يظهر في حالات البرازيل وفنزويلا والمغرب وتونس واليمن.

تتبلور المشكلة في التساؤل عن العلاقة بين التقارير الحقوقية ومواءمتها مع أهداف السياسة الخارجية لبعض القوى الدولية، وكيف يمكن أن يؤدي هذا إلى تشويه الصورة الحقيقية لانتهاكات حقوق الإنسان، أو استخدام التقارير كأداة للتدخل السياسي والإضرار بالاستقرار الداخلي للدول، بدلاً من خدمة الهدف الأساسي المتمثل في حماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة والمساءلة.

أهمية الدراسة

أهمية الدراسة تكمن في تقييم مدى مصداقية وحيادية منظمة هيومن رايتس ووتش في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، وفهم تأثير العوامل السياسية والتمويلية على توجهات المنظمة وتقاريرها. تساعد الدراسة على توضيح الفجوة بين المبادئ المعلنة للمنظمة وأدائها الفعلي في حالات محددة، مثل المغرب وتونس واليمن والبرازيل وفنزويلا، مما يسهم في تعزيز الوعي النقدي لدى الباحثين وصناع القرار والجمهور العام تجاه التقارير الحقوقية الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية الدراسة في قدرتها على تقديم إطار لفهم كيفية استخدام بعض الجهات الدولية والتقارير الحقوقية كأدوات ضغط سياسي أو تدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يساهم في تطوير سياسات وطنية ودولية أكثر دقة وموضوعية لحماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة والمساءلة دون الانحياز للأجندات السياسية الخارجية.

حدود الدراسة

- **الحد الجغرافي** :تركز الدراسة على دول محددة شهدت انتهاكات حقوق الإنسان المثيرة للجدل وفقاً لتقارير هيومن رايتس ووتش، وهي المغرب، تونس، اليمن، البرازيل، وفنزويلا.
- **الحد الزمني** :تقتصر الدراسة على الفترة التي وقعت فيها هذه الأحداث من عام 2009 وحتى 2017، دون التطرق إلى الفترات التاريخية السابقة أو التطورات اللاحقة بعد هذه الفترة.
- **الحد الموضوعي** :تركز الدراسة على دور منظمة هيومن رايتس ووتش في رصد وتوثيق الانتهاكات وتحليل تأثير التوجهات السياسية والتمويلية على تقاريرها، دون دراسة جميع المؤسسات الحقوقية الأخرى أو التفاصيل الداخلية لكل دولة بشكل كامل.

منهجية الدراسة:

تُعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية، تهدف إلى استكشاف وتحليل دور منظمة هيومن رايتس ووتش. تعتمد الدراسة على تحليل البيانات الثانوية المستقاة من المصادر الأكاديمية الرسمية، والتقارير الدولية، والنشرات الرسمية للمنظمات الدولية.

مصطلحات الدراسة:

هيومن رايتس ووتش:(Human Rights Watch)

منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1978، تهدف إلى رصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، وإصدار تقارير دورية تهدف إلى توعية المجتمع الدولي ودفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية (Human Rights Watch, 2024) .

منظمة دولية غير حكومية:(International Non-Governmental Organization – INGOs)

هي كيانات مستقلة عن الحكومات تعمل على قضايا إنسانية، اجتماعية، أو حقوقية، وتمول غالباً من جهات خاصة أو منظمات دولية لدعم أهدافها الإنسانية والسياسية(Edwards, 2014) .

حقوق الإنسان:(Human Rights)

مجموعة من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها كل فرد لمجرد كونه إنسانًا، وتشمل الحق في الحياة، الحرية، الكرامة، والحماية من التعذيب أو المعاملة القاسية. تُعد هذه الحقوق معيارًا عالميًا لتنظيم العلاقة بين الدولة والفرد. (United Nations, 1948)

التدخل السياسي :(Political Intervention)

أي تدخل تقوم به دولة أو مجموعة دول أو منظمات دولية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بهدف التأثير على سياساتها أو حماية مصالح معينة، وغالبًا ما يشمل ممارسة الضغط السياسي أو الاقتصادي أو الإعلامي لتحقيق أهداف محددة.(Donnelly, 2013)

الإطار النظري: تدخلات "هيومن رايتس ووتش" السياسية في الدول العربية

تزايدت تدخلات المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وبصفة خاصة "هيومن رايتس ووتش" Human Rights Watch، في الشؤون الداخلية للدول العربية، خلال عام 2017، وهو أمر ناتج عن تركيز نشاط المنظمة على المنطقة في مرحلة ما بعد الحراك الثوري العربي، لتصبح المنطقة هي مسرح المنظمة لكتابة تقاريرها وإصدار بياناتها، التي توجه فيها حملات على غالبية دولها، باستثناء إسرائيل تحت عنوان أن بعض الدول العربية لا تحترم حقوق الإنسان.

فقد أخذ موضوع حقوق الإنسان، خلال العقدين ونصف الماضيين، بعدًا دوليًا يتجاوز اختصاص الدول ويدخل في صميم شواغل فواعل جديدة من أبرزها المنظمات الدولية غير الحكومية (Human Rights Watch, 2017).

غير أن الهدف الحقيقي لكثير من منظمات حقوق الإنسان بعيد عن مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان، بل إنها تندرج في إطار المنظمات الموجهة التي تتسم مواقفها بالازدواجية، وتعتمد في كثير من الأحيان على مصادر مجهولة، وتختار توقيتات معينة لإثارة حملات، ممتدة أو مؤقتة، بشأن إحدى القضايا بما يخدم أهدافًا محددة، فيما يعرف بفجوة المصداقية (Human Rights Watch, 2017).

وهناك اتجاهات عديدة تدل إلى أن تلك المنظمة تتعمد إلقاء الضوء على بعض انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها فواعل من غير الدول وبعض المؤسسات، ليس لاعتبارات إنسانية، وإنما من أجل التعتيم على أهدافها الحقيقية وتقليص حدة الاتهامات الموجهة لها بالانحياز وتسييس القضايا.

في العراق مثلًا، وثّقت المنظمة على مدى التسعينيات الانتهاكات الواسعة التي ارتكبها نظام صدام حسين، من قمع سياسي إلى مجازر ضد الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، لا ننكر ان هذه التقارير قدّمت خدمة مهمة للضحايا، ؛ ولكنها في الوقت نفسه أصبحت جزءًا من السردية الغربية التي تبنتها واستُخدمت لتبرير فرض العقوبات القاسية على العراق، ثم لاحقًا التدخل العسكري عام 2003. وهنا تظهر الإشكالية الكبرى تجاه قوة تأثير تقارير المنظمات غير الحكومية بشكل علم وهيومن رايتس ووتش بشكل خاص؛ اذ ان التقرير الحقوقي الذي يُفترض أن يكون حياديًا تحوّل إلى ورقة سياسية في أيدي القوى الكبرى.

أما في فلسطين، فتتضح حساسية أخرى، فصحيح ان المنظمة وثّقت انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، بما في ذلك سياسات الاستيطان، القصف على غزة، والتمييز الممنهج.. ورغم أن هذه التقارير شكلت مرجعًا مهمًا للمنظمات المحلية والدولية، إلا أن الفلسطينيين وحلفاءهم طالما اعتبروا المنظمة متساهلة نسبيًا مع إسرائيل مقارنة بحدة خطابها تجاه حكومات عربية. ويعود ذلك، في نظر النقاد، إلى حسابات مرتبطة بعلاقات الولايات المتحدة والغرب بإسرائيل، ما جعل خطاب المنظمة يظهر أقل صرامة مما يُنتظر من منظمة نصبت نفسها مدافع عن حقوق الانسان والعدالة.

في سوريا بعد عام 2011، لعبت هيومن رايتس ووتش دورًا بارزًا في توثيق الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها النظام، والفصائل المسلحة، وحتى التدخلات الخارجية، لكن تقاريرها وبياناتها استُخدمت بشكل مغاير ومتناقض (Human Rights Watch, 2015) ؛ فبينما رآها البعض أداة لفضح الجرائم ضد المدنيين، لفت آخرون أنها ساهمت، ولو بشكل غير مباشر، في إضفاء شرعية على دعوات التدخل الدولي أو العقوبات الاقتصادية، من دون أن تكون قادرة على تأمين حماية للمدنيين على أرض الواقع بشكل فعال وحقيقي.

كل هذه الأمثلة تكشف جوهر المفارقة؛ فالمنظمة التي ترفع مبدأ الحياد والكونية تجد نفسها، بقصد أو من دون قصد، جزءًا من لعبة السياسة الدولية. فهي من جهة تُقدّم صوتًا مهمًا للضحايا وتوثيقًا دقيقًا للانتهاكات، ومن جهة أخرى تصبح تقاريرها مادة خام يعاد توظيفها في سياقات سياسية وعسكرية. وبين المبدأ والتطبيق، تظل تجربة هيومن رايتس ووتش في المنطقة العربية مثالًا حيًّا على صعوبة عزل العمل الحقوقي عن حسابات النفوذ والمصالح.

دلالات التدخل وآثاره السياسية

كان قد شهد العام 2017 مؤشرات دالة على حملات منظمة "هيومن رايتس ووتش" على بعض الدول العربية، وذلك على النحو التالي:

أولًا: اتهام الفواعل المسلحة ما دون الدولة بانتهاك حقوق الإنسان:

بذلت منظمة هيومن رايتس ووتش جهودًا ملحوظة لمحاولة مواجهة الانتقادات التي توجه إليها بشأن عدم الموضوعية من خلال توجيه انتقادات للحشد الشعبي" في العراق؛ ففي 21 سبتمبر (Human Rights Watch, 2017)، انتقدت المنظمة الانتهاكات التي ارتكبتها هذه الفصائل خلال المواجهات المسلحة ضد تنظيم "داعش" في قرية تقع على بعد أربعين كيلومترًا شمال مدينة الحويجة، وكانت الحويجة تعد آخر معقل لتنظيم "داعش" في العراق بعد استعادة السيطرة على مدينة الموصل. وفقًا للتقارير، تعرض عدد من سكان القرية للتعذيب والقتل والاختفاء القسري، مما أثار قلقًا كبيرًا حول السلوك غير القانوني للفصائل المسلحة (Human Rights Watch, 2017).

في هذا الإطار، أعربت **سارة ليا ويتسون**، مديرة قسم الشرق الأوسط في المنظمة، عن قلقها في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، حيث أكدت أن "القوات العسكرية العراقية تتجاوز سلطاتها القانونية، حيث تقوم بدور المحقق والقاضي والجلاد للمشتبه بهم في الانتماء إلى داعش"، وأشارت إلى أن العراق بحاجة إلى فرض السيطرة على هذه القوات المسيئة إذا أراد أن يثبت نفسه كدولة خاضعة لسلطة القانون (Human Rights Watch, 2017).

في وقت سابق، في تموز/ يوليو 2017، اتهمت المنظمة أيضًا قوات الأمن العراقية بالتهجير القسري لما يقرب من 170 أسرة ممن يشتبه في ارتباطهم بتنظيم "داعش" بعد دخولهم مخيم إعادة التأهيل؛ حيث اعتبرت هيومن رايتس ووتش هذا التهجير عقابًا جماعيًا، وأشارت إلى أن مثل هذه الإجراءات تمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان، كما أنها تعيق جهود المصالحة في المناطق التي استعادت السيطرة عليها القوات العراقية (Human Rights Watch, 2017).

مراعاة إجراءات سلامة العمالة الأجنبية الوافدة:

سعت هيومن رايتس ووتش إلى تعزيز مصداقيتها وإبعاد شبهة الانحياز من خلال إصدار تقرير يطالب السلطات القطرية بالتحقيق في أسباب وفيات العمال الأجانب في المنشآت الرياضية، والتي يُعتقد أنها ناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة خلال عملهم؛ وقد جاء هذا

التقرير في سياق استعداد قطر لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم عام 2022. يجدر الإشارة الى انه لم يكن لدى المنظمة سابقًا أي تقارير توجه انتقادات إلى قطر، على الرغم من أن السلطات القطرية كانت قد أعلنت في عام 2013 عن وفاة 520 عاملًا أجنبيًا من بنغلاديش والهند ونيبال في قطاع البناء.

واعتبر مكتب الاتصالات الحكومي القطري، برئاسة الشيخ سيف آل ثاني، بأن "قطر ملتزمة ببرنامجها لإصلاح العمالة وتراجع بشكل مستمر سياستها لضمان حصول العمال المهاجرين على أنظمة الحماية اللازمة في مواقع العمل" ؛ وأضاف المكتب: "تواصل التنسيق بشكل وثيق مع منظمة العمل الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية لتنفيذ إصلاحات تهدف إلى تحسين صحة وسلامة وحقوق العمال المهاجرين".

مع ذلك، تواصل التقارير والإفادات المختلفة الإشارة إلى وجود انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان التي تتعرض لها العمالة الأجنبية في قطر.

على سبيل المثال، أظهرت دراسات وتقارير منظمات حقوق الإنسان استمرار المشكلات المتعلقة بظروف العمل وظروف المعيشة للعمال المهاجرين، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الجهود لضمان تنفيذ الإصلاحات بشكل فعال ومستدام (Amnesty International, 2019).

انتقاد قوات التحالف الدولي بمهاجمة أهداف مدنية في سوريا

أشارت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقريرها الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2017 بعنوان "جميع الاحتياطات الممكنة؟.. الإصابات المدنية جراء غارات التحالف ضد داعش في سوريا" إلى وقوع هجمتين في مدينة الرقة السورية في مارس من نفس العام، تركزت الهجمتان على مدرسة كانت تؤوي عائلات نازحة، وكذلك على سوق وفرنن كما نوه التقرير إلى أن قوات التحالف الدولي كثفت قصفها للمناطق المحيطة بالرقة خلال الأشهر الماضية بهدف تسهيل تقدم "قوات سوريا الديمقراطية" وطرد تنظيم "داعش" من المدينة.

تسعى المنظمة من خلال هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الأضرار المدنية التي نجمت عن الغارات الجوية للتحالف، وتفحص مدى اتباع التحالف لإجراءات حماية المدنيين في العمليات العسكرية. كذلك أعرب التقرير عن القلق بشأن تأثير القصف المكثف على المدنيين الذين يعيشون في مناطق النزاع، وضرورة تحسين الإجراءات المتخذة لتقليل الأضرار الجانبية .(Human Rights Watch, 2017)

قال نائب مدير قسم الطوارئ في منظمة "هيومن رايتس ووتش"، **أولي سولفانج**، إن "هذه الهجمات تسببت في مقتل عشرات المدنيين، من بينهم أطفال، كانوا إما لجأوا إلى المدرسة أو كانوا مصطفين لشراء الخبز من الفرن".

وأضاف سولفانج: "إذا لم تكن قوات التحالف على علم بوجود مدنيين في هذين الموقعين، فعليها إعادة النظر في مستوى دقة المعلومات الاستخباراتية المستخدمة لتحديد أهدافها، لأن من الواضح أن هذه المعلومات لم تكن كافية (Al Jazeera, 2021).

التشكيك في إجراءات السلطات القضائية المغربية:

وجهت منظمة "هيومن رايتس ووتش" انتقادات حادة للأجهزة الأمنية المغربية بسبب طريقة تعاملها مع الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت في بعض مناطق الريف بشمال المغرب منذ أكتوبر 2016؛ حيث اتهمت المنظمة الشرطة باستخدام العنف المفرط خلال هذه الاحتجاجات، وطالبت بفتح تحقيق دقيق وشامل في هذه الادعاءات.

في المقابل، ردت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في المغرب على هذه الاتهامات في بيان رسمي، أكدت فيه أن تقرير "هيومن رايتس ووتش" يتضمن "ادعاءات ومغالطات لا أساس لها"، وأن النتائج التي توصل إليها التقرير "مبنية على استنتاجات خاطئة ومتسرعة تفتقر إلى الدقة".

كما شددت المندوبية على أن الاعتقالات التي تمت كانت وفقًا للسلطة التقديرية للنيابات العامة وقضاة التحقيق، طبقًا للقانون؛ وأوضحت أن القضاء هو الجهة الوحيدة المخولة بتقييم الوضعية الجنائية للمعتقلين، وأن جميع حالات الادعاء بالعنف قد خضعت للفحوص الطبية اللازمة.

وأكدت أن بعض الأشخاص الذين تم اعتقالهم قد أُطلق سراحهم لعدم ثبوت تورطهم في اية أعمال إجرامية".

معارضة قانون حماية العاملين في الأجهزة الأمنية التونسية:

تشير التقارير الصادرة عن منظمة "هيومن رايتس ووتش" إلى ضرورة تعديل أو إلغاء بعض البنود في مشروع "قانون زجر الاعتداءات على الأمنيين ومقراتهم" في تونس؛ يركز هذا المشروع على حماية العسكريين وقوى الأمن الداخلي والجمارك، ولكنه يتضمن بنوداً تعتبرها المنظمة إشكالية (Reuters, 2025).

توجه المنظمة انتقادات محددة إلى البنود التي تجرم سلوك الصحفيين والمبلغين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين ينتقدون الشرطة؛ حيث تشير التقارير إلى أن هذه البنود قد تقيد حرية التعبير وتعرض هؤلاء الأفراد للمسائلة القانونية لمجرد انتقادهم للأجهزة الأمنية، كما تعبر المنظمة عن قلقها بشأن السماح لقوات الأمن باستخدام القوة في الحالات غير الضرورية لحماية النفس البشرية، مما قد يفتح المجال لاستخدام القوة بشكل مفرط وغير مبرر (Human Rights Watch, 2024).

هذه الانتقادات تأتي في سياق الأحداث الأخيرة التي شهدت استهداف سيارات الأمن وحرق مقرات قوات الدرك في محافظة سيدي بوزيد.

حيث اشارت "هيومن رايتس ووتش" إلى أن الإجراءات القانونية التي تضمنها المشروع قد تكون ضرورية لمواجهة هذه التهديدات، ولكنها تحذر من أن بعض الأحكام قد تؤدي إلى تقليص الحريات العامة والإضرار بالحقوق الأساسية.

رفض قانون المصالحة الاقتصادية مع رموز نظام بن علي:

تشير التقارير الصادرة عن منظمة "هيومن رايتس ووتش" إلى أن مشروع "قانون زجر الاعتداءات على الأمنيين ومقراتهم" في تونس يثير القلق بسبب تأثيراته المحتملة على مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد. ويعكس القانون في نظر المنظمة محاولة للتطبيع مع الفساد وتبييضه، مما يساهم في تعزيز الانتهاكات وتكريس عدم المساواة بين التونسيين.

يتضمن القانون بنوداً تتيح للأجهزة الأمنية استخدام القوة في ظروف غير الضرورية، وقد تضر هذه البنود بحرية التعبير وحقوق الأفراد، وهو ما أثار انتقادات واسعة من الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية (Human Rights Watch, 2017).

كما ترفض حملة "مانيش مسامح" القانونية، التي تطالب باسترداد الأموال المنهوبة مع فوائدها، هذا القانون باعتباره خطوة نحو تعزيز الفساد بدلاً من محاربته؛ تعتقد الحملة أن القانون يشجع على إنتاج الانتهاكات ويقوض الجهود المبذولة لتحقيق المساواة والعدالة في تونس .(Human Rights Watch, 2017)

وتؤكد تقارير المنظمة أن القانون قد يهدد مسار الانتقال الديمقراطي، الذي يتطلب بناء علاقات مع ممثلي الأنظمة السابقة كجزء من العملية الانتقالية، لكن كان هناك مخاوف من أن مثل هذه القوانين قد تعيد تكريس ممارسات غير عادلة وتعرقل جهود الإصلاح والتغيير.

بحيث أن الخبرات التاريخية لدول أخرى شهدت ثورات مماثلة تشير إلى أهمية التوازن بين ضمان العدالة والمصالحة، ومعالجة الفساد بطريقة تمنع إعادة إنتاجه (Human Rights Watch, 2017)

اتهام الحوثيين وقوات الرئيس اليمني السابق باستخدام ألغام محظورة:

في 20 إبريل 2017، أصدرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" تقريرًا يسلط الضوء على الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها قوات الحوثيين وقوات صالح في اليمن، منذ بدء التحالف العربي بقيادة السعودية عملياته العسكرية في البلاد في 26 مارس 2015. التقرير يوضح أن استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد من قبل الحوثيين وقوات صالح قد تسبب في مقتل وتشويه المئات من المدنيين، بالإضافة إلى عرقلة عودة آلاف المدنيين النازحين إلى منازلهم.

تشير المنظمة إلى أن هذه الألغام تعتبر انتهاكًا واضحًا لقوانين الحرب، وتعدّ استخدامها جرائم حرب. وقد دعت "هيومن رايتس ووتش" إلى اتخاذ خطوات عاجلة لضمان توقف القوات المتورطة عن استخدام هذه الأسلحة العشوائية، وضرورة تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد التي بحوزتها. كما طالبت بإنزال العقوبات المناسبة بكل من يواصل استخدام هذه الأسلحة التي تسبب معاناة إنسانية كبيرة".

ثانيًا: انتهاكات حقيقية أم حملات مسيسة ومنظمة

هناك حزمة من العوامل التي تفسر حملات منظمة "هيومن رايتس ووتش" على بعض دول المنطقة، ويتمثل أبرزها في:

1- منح الفرصة للدول الغربية للتدخل في الشؤون الداخلية العربية: في إطار قيامها بمهامها في متابعة الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان، تسعى "هيومن رايتس ووتش" إلى تسليط الضوء على الانتهاكات من خلال ما يمكن تسميته بـ"تكبير عدسة" سوء أوضاع حقوق الإنسان في الدول المعنية. يتجلى هذا التوجه في تقديم تقارير مفصلة وشاملة حول حالات انتهاك حقوق الإنسان، مما قد يُعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية لهذه الدول .(Human Rights Watch, 2017)

يُعتبر هذا النهج بمثابة افتئات على الحق الرقابي للبرلمانات الوطنية على أداء السلطة التنفيذية. حيث يُنظر إلى تقارير المنظمة في بعض الأحيان على أنها أداة للضغط على الدول لتعديل أوضاعها الداخلية. وقد يُستَخدم هذا الضغط أيضاً لتحقيق مصالح أخرى، مثل الابتزاز المالي، أو التوصل إلى تفاهمات بشأن قضايا إقليمية أو دولية.

على سبيل المثال، قد يُستَغل ملف حقوق الإنسان في بعض الأحيان لتغيير توجهات الدول إزاء قضايا دولية معينة مثل أزمة كوريا الشمالية أو الملف النووي الإيراني.

2- التأثير السلبي على مسار العلاقات العربية- الأمريكية: في سياق استعراض دور منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، يُلاحظ أن بعض التقارير الصادرة عنها قد تُفسر على أنها تتجاوز المسار الطبيعي لتوثيق الانتهاكات، مما يمكن أن يُسهم في الإساءة إلى مسار التطورات الداخلية في بعض الدول العربية. فعلى سبيل المثال، تأثرت العلاقة بين القاهرة وواشنطن بشكل ملحوظ بعد أن خفضت الأخيرة مساعداتها العسكرية والاقتصادية لمصر. وقد تزامن إصدار تقرير حديث من قبل المنظمة حول مزاعم التعذيب داخل السجون المصرية مع هذا التوتر الخفي بين البلدين، مما أثار تساؤلات حول توقيت التقرير ودوافعه، خاصة في ظل التهديدات الأمنية المستمرة من الإرهاب.

في هذا السياق، عارض المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، المستشار **أحمد أبوزيد**، التقرير بشدة، واصفًا إياه بأنه "حلقة جديدة من حلقات الاستهداف والتشويه المتعمد من جانب تلك المنظمة المعروفة بأجندتها السياسية وتوجهاتها المنحازة، والتي تعبر عن مصالح الجهات والدول التي تمولها. واعتبر أبوزيد " أن التقرير يتجاهل التحديات الأمنية الحقيقية التي تواجهها مصر ويعكس تحيزًا واضحًا ضدها" (Jazeera, 2017).

3- إرضاء ممولي المنظمة في القضايا الإقليمية الخلافية: تشير بعض التقارير إلى أن منظمة "هيومن رايتس ووتش" قد تلقت دعمًا ماليًا من قطر، وهو ما يثير تساؤلات حول تأثير هذا التمويل على استقلاليتها وتقاريرها. يُزعم أن قطر، عبر دبلوماسية التمويل التي تتبعها مع العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية، سعت إلى تقليل حجم الانتقادات التي توجه إليها، لا سيما تلك المتعلقة بدعمها للإرهاب والتطرف، رغم أن المنظمة تدعي أنها تحافظ على استقلاليتها وعدم تأثر تقاريرها بالدعم المالي، فإن هذا التمويل قد يثير تساؤلات حول حيادية تقاريرها، خاصة في ما يتعلق بدول التحالف الرباعي التي تتصدى لقطر (Weinthal, 2023) .

4- تأكيد أدوارها في بؤر الصراعات المسلحة: تعنى "هيومن رايتس ووتش" بمراقبة وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أوضاع اللاجئين والنازحين، واستخدام الأسلحة غير المشروعة، والتعذيب. يعزز ميثاق نشأة المنظمة هذا التركيز، مما يتيح لها تعقب الانتهاكات التي ترتكبها الدول، الميليشيات المسلحة، والتنظيمات الإرهابية.

تعتمد المنظمة على فرقها من الموظفين والخبراء للوصول إلى مناطق التوتر حيث تكثر الانتهاكات، مهما كانت صعوباتها، تمكن هذه القدرات المنظمة من تسليط الضوء على أبعاد هذه الانتهاكات وتقديم تقارير دقيقة تؤثر في الرأي العام العالمي (Human Rights Watch, 2017).

في الوقت الذي يتصاعد فيه خطر الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، تساهم التقارير والبيانات التي تصدرها المنظمة في تعزيز الوعي العالمي حول الوضع الراهن وتعبئة الدعم الدولي للضغط على الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات (Human Rights Watch, 2017).

5- اكتساب مصداقية حقوقية مفقودة: تدعي المنظمة التزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان واحترام مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو ما يتضح في انتقاداتها النادرة لقطر. على سبيل المثال، أصدرت المنظمة انتقادًا حادًا لقطر فيما يتعلق بوضع العمالة الوافدة، وذلك تزامنًا مع قرار الأمم المتحدة بفتح تحقيق دولي في انتهاكات حقوق العمالة في البلاد. يأتي هذا الانتقاد في وقت كانت فيه المنظمة تتعرض لانتقادات بشأن علاقتها المحتملة بالحكومة القطرية.

على الرغم من هذه الانتقادات، يظل الوضع في قطر مرتبطًا بشبهات حول عدم جدية التحسينات في حقوق العمالة الوافدة، والتي لم تتغير بشكل ملحوظ على الرغم من النداءات الدولية. يمكن أن يُنظر إلى هذا الانتقاد كاستثناء قد يُستخدم لتبديد شبهة العلاقة بين قطر والمنظمة، لكنه لا يغير من القاعدة التي تشير إلى أن ملفات حقوق الإنسان الأخرى في قطر قد تُتجاهل.

6- تزايد انتقادات المنظمات الحقوقية الوطنية العربية لحملاتها: تواجه "هيومن رايتس ووتش" انتقادات بشأن توجهاتها في معالجة قضايا حقوق الإنسان، مما يعكس تباينًا في التركيز والاهتمامات في تقاريرها. على سبيل المثال، تم توجيه انتقادات للمنظمة بشأن تجاهلها لعدد من الانتهاكات البارزة في بعض السجون والمناطق الجغرافية الاخرى وتركيزها على المنطقة العربية، من بين هذه الانتهاكات:

سجن جوانتانامو في كوب :يعتبر سجن جوانتانامو، الذي يُدير قاعدة عسكرية أمريكية، مصدرًا كبيرًا للانتقادات بسبب مزاعم التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الإضرابات عن الطعام وظروف الاحتجاز غير الإنسانية، وبالرغم من هذه المزاعم، لم يكن هناك دائمًا توثيق مستمر من "هيومن رايتس ووتش" بشأن الأوضاع في هذا السجن.

سجن أبو غريب في العراق :اشتهر سجن أبو غريب بتقارير التعذيب وسوء المعاملة التي ارتكبتها القوات الأمريكية ضد السجناء، وبالرغم من الوعي العام بتلك الانتهاكات، كان هناك انتقاد بأن المنظمة لم تعرِ اهتمامًا كافيًا لهذه القضية في بعض الأحيان (Human rights watch, 2006).

انتهاكات الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية :يشير النقاد إلى أن المنظمة، رغم إصداراتها المتعددة حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، قد لا تتناول جميع الانتهاكات بشكل متوازن، مما يثير تساؤلات حول مدى تغطيتها للانتهاكات من جميع الأطراف في النزاع. على حد سواء.

تشير هذه النقاط إلى أن المنظمة التي تضم أكثر من 197 عضوًا يمثلون دولاً متعددة وتخصصات متنوعة، من المحامين والصحفيين وأساتذة الجامعة والخبراء، تتعرض لانتقادات بسبب تباين تركيزها في القضايا التي تعالجها، وهذه الانتقادات تشدد على الحاجة إلى تفحص مدى شمولية التقارير ومصداقيتها في تغطية كافة جوانب حقوق الإنسان بشكل متساوي على مستوى العالم (United Nations, 2019).

7- إثارة القلاقل والأزمات داخل الدول العربية: تسعى "هيومن رايتس ووتش" بشكل مستمر إلى تعزيز دفاعها عن حرية الفكر والتعبير، مستندة في ذلك إلى التقارير التي تصدرها والتي تدين بشدة انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب في السجون العربية. هذه التقارير تركز بشكل كبير على الإجراءات القانونية والسياسات التي تُعرقل العمل الصحفي والنشاطات السياسية، والتي تُعزز حماية قوات الأمن أثناء قيامها بمهامها(Human Rights Watch, 2017) .

تتضمن هذه التقارير قلقًا مستمرًا بشأن قوانين تدعم حماية الأمنيين عند تنفيذ مهامهم، سواء في حراسة المؤسسات أو مراقبتها. وتعتبر المنظمة أن هذه القوانين قد تؤدي إلى تعزيز "الدولة البوليسية" وإلى مأسسة الإفلات من العقاب في القطاع الأمني، مما يثير قلق النشطاء الرقميين والسياسيين في بعض الدول العربية.

وفي هذا الإطار، تسلط المنظمة الضوء على ما تعتبره تصاعدًا في انتهاكات حقوق الإنسان وتزايدًا في تطبيق قوانين تُتيح لقوات الأمن التعامل مع قضايا حقوق الإنسان بطرق تؤدي إلى تفشي التعذيب والإفلات من العقاب، كما وتدعي المنظمة أن هذه الإجراءات تشكل تهديدًا لحرية الفكر والتعبير، مما يساهم في خلق بيئة من الخوف والقمع.

8- تقليص حدة غضب المؤسسات الرسمية الإسرائيلية: في سياق الصراع المتواصل بين "هيومن رايتس ووتش" ودولة الاحتلال الإسرائيلي، برزت توترات ملحوظة عندما أعلنت إسرائيل في 20 فبراير 2017 عن حظر دخول موظفي المنظمة إلى أراضيها. فقد اتهم المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية، **إيمانويل نحشون**، المنظمة بأنها "ليست منظمة حقوق إنسان حقيقية"، واصفًا إياها بأنها "منحازة بشكل أساسي ومعادية لإسرائيل مع أجندة عدائية واضحة". وأضاف نحشون: "لماذا يجب علينا منح تأشيرات عمل لأشخاص هدفهم الوحيد هو الإساءة لنا ومهاجمتنا؟"

هذا الموقف يعكس غضب إسرائيل من تقارير المنظمة التي انتقدت بشدة ملف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. وقد أشار المراقبون إلى أن هذا الهجوم على سياسة الاستيطان قد يكون السبب وراء تجاهل المنظمة للتقارير التي تتعلق بالممارسات الإسرائيلية في الفترة اللاحقة، والتركيز بدلاً من ذلك على قضايا حقوق الإنسان في الدول العربية(the New York Times, 2017) .

9- في فلسطين: رفضت حماس تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش"، موضحة الادعاءات الواردة في التقرير. وذكرت حركة حماس في بيان أن تقرير المنظمة تبنى الرواية الإسرائيلية بالكامل بشكل منفرد، وابتعد التقرير عن أسلوب البحث العلمي والموقف القانوني المحايد، مما يجعله أشبه بوثيقة دعائية، وادعت المنظمة في تقريرها أن الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة ارتكبت "جرائم حرب" خلال عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر/تشرين الأول من العام 2023، ولم يسلّط التقرير الضوء على المعاناة والدمار الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني في غزة نتيجة القصف الإسرائيلي. وقالت الحركة إن التقرير "بدأ بالحديث بأسلوب درامي مؤثر عن شخص إسرائيلي أصيب بحروق في أحداث السابع من أكتوبر، وختم بالحديث عن امرأة تأثرت نفسيًا من الأحداث (موقع الجزيرة الاخباري، 2024).

وأضافت إن التقرير لم يتطرق لما أصاب الشعب الفلسطيني في غزة من قتل وتدمير وتجويع وعذاب، مما يكرس فكرة التمييز العنصري بين البشر." وقالت إن عدد الشهداء والجرحى 126 ألف، وتم تدمير المستشفيات والجامعات والمدارس والبنية التحتية بشكل كامل، وما زالت آلة البطش الصهيوني تواصل جرائمها بدعم أميركي وغربي كامل، ولم يجد التقرير أن هذا كله يستحق الذكر."

واستنكرت حركة حماس ما اعتبرته خطأ من منظمة هيومن رايتس ووتش عندما اعتبرت أن السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي هو بداية القصة، وأهملت ما سبقها وكل ما عاناه الشعب الفلسطيني من حروب وقتل وتعذيب وحصار. وحمّلت حماس المنظمة الحقوقية كامل المسؤولية عن التقرير، الذي تراه يبرر جرائم الاحتلال ويسوّغ استمرارها، كما يسيء إلى سمعة حماس والشعب الفلسطيني وقواه المقاومة. وادعت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها أن الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة ارتكبت "جرائم حرب" خلال عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. كما أشارت حماس إلى أن التقرير يتحدث عما وصفه بـ"الجرائم التي ارتكبتها الفصائل الفلسطينية يوم السابع من أكتوبر" حسب زعمه، لكنه يتجاهل عمدًا الجرائم التي ارتكبها جيش الاحتلال في ذات اليوم ضد أهل قطاع غزة.

وتجدر الإشارة إلى أن الجيش الإسرائيلي قد ارتكب جرائم ضد المدنيين الإسرائيليين الذين تم قصفهم مع المقاتلين الفلسطينيين بالطائرات وقذائف الدبابات حسب التقارير الإسرائيلية نفسها." واستطردت "وهذا ما حدث أيضا مع الحفل الموسيقي الذي قصفته الطائرات والدبابات الإسرائيلية، وأحرقت آلاف السيارات بوسائل وأسلحة لا تمتلكها المقاومة الفلسطينية (موقع الجزيرة الاخباري، 2024)

أما فيما يتعلق بمصير الأسرى، فقالت حماس إن معدي التقرير أظهروا "انحيازهم اللاإنساني عند الحديث عن الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية".. وفي المقابل، لا يطلب التقرير الإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين من الرجال والنساء والأطفال الذين يتعرضون للتعذيب والقتل والتجويع والإذلال في سجون الاحتلال. و"يقول التقرير إن المقاتلين الفلسطينيين ارتكبوا أعمال تعذيب وسوء معاملة بحق الأفراد الذين أسروهم، ومنهم أولئك الذين أخذوا رهائن". وأردفت "أي عاقل رأى الأسرى الإسرائيليين الذين أفرجت عنهم المقاومة الفلسطينية وراقب كيف تعاملت معهم أو سمع حديثهم للإعلام، يدرك حجم الكذب الذي احتواه التقرير."في المقابل لم يذكر التقرير شيئا عن أوضاع الأسرى الفلسطينيين لدى الكيان الفاشي، وكيف يكون وضعهم المأساوي عند الخروج من الأسر (موقع الجزيرة الاخباري، 2024).

وقد احتوى التقرير على بعض الأكاذيب المتعلقة بما سماه (الاغتصاب والعنف الجنسي)، دون أن يذكر أي دليل يُعتد به على تلك التهم الباطلة." "بل قال التقرير في الفقرة نفسها: (لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من جمع معلومات يمكن التحقق منها من خلال مقابلات مع ضحايا الاغتصاب أو شهود عليه أثناء هجوم 7 أكتوبر)."

وتابعت المنظمة في تقريرها: "طلبت هيومن رايتس ووتش الوصول إلى معلومات حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بحوزة الحكومة الإسرائيلية لكن لم تتم الموافقة على هذا الطلب"، وفق بيان حماس. وأكدت حماس التزامها بالقيم والمبادئ المستمدة من الدين الإسلامي والقانون الدولي الإنساني، مشددة على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وطالبت الحركة المنظمة الحقوقية الدولية بسحب التقرير وتقديم اعتذار عنه.

في الوقت نفسه، تواصل إسرائيل هجماتها على قطاع غزة، متجاهلة قرارات مجلس الأمن الدولي التي تطالب بوقف العمليات العسكرية فوراً، وأوامر محكمة العدل الدولية المتعلقة بإنهاء اجتياح رفح، واتخاذ خطوات لمنع الإبادة الجماعية وتحسين الوضع الإنساني المأساوي في القطاع (موقع الجزيرة الاخباري، 2024).

التدخل لصالح السياسة الأميركية

لقد استخدمت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة قضايا حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتعزيز أهداف سياستها الخارجية، وابتكرت أدوات يمكن أن تكون بمثابة واجهة لأجندتها السياسية المهيمنة، ومنظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) هي واحدة منها؛ حيث أنها تجاهلت القمع الذي تمارسه الأنظمة المقربة من واشنطن ورفضت الانتقادات – من قبل الحائزين على جائزة نوبل – لتضارب المصالح.

نظرياً من المنتظر والمفترض أن تدافع منظمات حقوق الإنسان عن المبادئ العالمية مثل حقوق الإنسان، سيادة القانون والتحرر من قمع الدولة؛ ولكن عملياً وبالتطبيق على واقع الأرض، نلاحظ انه عندما يقيمون في الولايات المتحدة الأميركية ويصبحون مقربين من الحكومة الأمريكية، فإنهم غالباً ما يجدون أنفسهم متحالفين مع السياسة الخارجية الأمريكية، ويعملون لأجل تحقيق أهدافها وأجنداتها المتعددة حول مختلف دول العالم وبالتالي اعتماد ازدواجية بالمعايير في العمل بغض النظر عن تكلفتها ما يضر بمصداقيتهم، يشكك بحقيقة أهدافهم ويمكن أن يضر كذلك بقضية حقوق الإنسان التي هي بالمبدأ الهدف الأساس لتأسيسهم وتكوينهم (Stroehlein, 2023).

أولاً: التدخل في البرازيل

وقد سلطت الأحداث الأخيرة في أمريكا اللاتينية الضوء على هذه المشكلة؛ ففي التاسع والعشرين من أغسطس/آب، أقال مجلس الشيوخ البرازيلي الرئيسة المنتخبة ديلما روسيف من منصبها، على الرغم من أن المدعي الفيدرالي المكلف بقضيتها قرر أن الإجراءات المحاسبية التي تم عزلها بسببها لا تشكل جريمة. علاوة على ذلك، أظهرت النصوص المسربة من المكالمات الهاتفية بين القادة السياسيين الذين شاركوا في عملية الإقالة أنهم كانوا يحاولون التخلص من ديلما من أجل حماية أنفسهم من التحقيقات في فسادهم (Human rights Watch, 2016).

وقد حل ميشيل تامر، الذي مُنع بالفعل من الترشح لمنصب الرئاسة بسبب مخالفات تتعلق بتمويل الحملات الانتخابية، محل رئيس منتخب لم يرتكب أي جريمة. كان كل شيء يتعلق بالعملية سياسيا، والآن تحاول الحكومة الجديدة تنفيذ أجندة يمينية هُزمت في الانتخابات الرئاسية الثلاثة الأخيرة(Merco Press, 2016) .

ويتمثل جزء من هذه الأجندة اليمينية في التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة واستراتيجيتها أثناء الحرب الباردة القائمة على "الاحتواء" و"الرد" فيما يتعلق بالحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية. وهنا يأتي دور منظمة هيومن رايتس ووتش، وهي أبرز منظمة لحقوق الإنسان مقرها الولايات المتحدة – قسم الأميركتين على وجه الخصوص – فقد امتنعت هيومن رايتس ووتش عن تقديم أدنى انتقاد لعملية الإقالة؛ والأسوأ من ذلك أن المدير التنفيذي لقسم الأميركتين، خوسيه ميغيل فيفانكو، نقل في وسائل الإعلام البرازيلية – في اليوم الذي صوت فيه مجلس الشيوخ البرازيلي على الإطاحة بالرئيس بشكل دائم – قوله إن البرازيليين "يجب أن يفخروا بالمثال الذي يقدمونه للعالم"، " كما أشاد "باستقلال القضاء" في البرازيل(Coha, 2008) ؛ مع العلم أن سيرجيو مورو، القاضي الذي يحقق في قضايا الفساد السياسي، لم يكن مستقلاً على الإطلاق، وكان عليه أن يعتذر في مارس/آذار عن تسريب محادثات تم التنصت عليها للصحافة بين الرئيس السابق، لولا دا سيلفا، وديلما لولا ومحاميه؛ وأخرى بين زوجة لولا وأطفالهما.

كما بدا أن فيفانكو يؤيد الاضطهاد السياسي الذي تتعرض له رئيسة الأرجنتين السابقة كريستينا فرنانديز دي كيرشنر، في حين يمتدح بديلها اليميني موريسيو ماكري المدعوم من الولايات المتحدة(Weisbrot, 2016) . وقال، في إشارة إلى المحاكمة الحالية لفرنانديز:

"تكتسب المؤسسة المصداقية عندما تكون قادرة على مواجهة أي شخص". لا شك أن التحقيقات في فساد أي مسؤول حكومي، بما في ذلك الرئيس السابق، من الممكن أن تكون مشروعة تماماً. لكن فرناندیز، وزير ماليتها السابق، والرئيس السابق للبنك المركزي، اتهموا بإجراء ما يعرف أي خبير اقتصادي أنه ليس أكثر من عملية عادية للبنك المركزي (Oquendo, 2011, p. 11). ومن الواضح أن هذه محاولة لإزاحة الرئيسة اليسارية السابقة من السياسة، والتي أشرفت، بالتعاون مع سلفها وزوجها الراحل نيستور كيرشنر، على زيادة هائلة في مستويات المعيشة على مدى اثني عشر عاماً. ولابد أن يشكل هذا النوع من القمع السياسي مصدر قلق بالغ لمنظمات حقوق الإنسان، ولكن لم ترد كلمة واحدة عنه في واشنطن.

وبطبيعة الحال، يتوافق كل هذا السلوك بشكل وثيق مع السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة؛ على سبيل المثال، أظهرت إدارة أوباما بوضوح دعمها للانقلاب البرازيلي؛ ففي 5 آب/أغسطس، التقى وزير الخارجية جون كيري مع القائم بأعمال وزير خارجية البرازيل وعقد معه مؤتمرا صحفيا مشتركا حول المستقبل الإيجابي للعلاقات الأميركية البرازيلية، ومن خلال الإدلاء بهذه التصريحات المشتركة والتصرف كما لو كانت هذه هي الحكومة الفعلية للبرازيل بالفعل، في حين لم يكن مجلس الشيوخ البرازيلي قد قرر بعد مصير الرئيس المنتخب، أوضح كيري موقف الحكومة الأمريكية. وكانت وزارة الخارجية قد أرسلت بالفعل إشارة مماثلة في شهر مايو، بعد ثلاثة أيام فقط من تصويت مجلس النواب البرازيلي لصالح عزل ديلما(Kerry, 2016) .

وقد أوضح الرئيس أوباما تمامًا تفضيله للحكومة اليمينية الجديدة في الأرجنتين، حيث رفعت إدارة أوباما معارضتها للقروض من المنظمات المتعددة الأطراف التي فرضتها خلال فترة الحكومة اليسارية السابقة، والتي ساهمت بالطبع في توازن البلاد.

وعندما سُئل عن سبب عدم إصدار هيومن رايتس ووتش أي بيان حول عزل البرازيل، أجاب فيفانكو: "نحن لا نتدخل في انتقاد إجراءات عزل الرئيس والتطورات السياسية المحلية الأخرى، إلا عندما تشكل تهديدًا كبيرًا لحقوق الإنسان وسيادة القانون. لذا، على سبيل المثال، قمنا بإدانة الانقلاب الذي أطاح برئيس هندوراس مانويل زيلايا في عام 2009، فضلاً عن الانقلاب الذي أطاح لفترة وجيزة بالرئيس هوجو شافيز في عام 2002. ولكن الوضع في البرازيل ليس على ما يرام"(Weisbrot, 2016) .

مثل هذه، وسواء وافق المرء على النتيجة أم لا، فهذه عملية سياسية تحدث في بلد يتمتع بسلطة قضائية مستقلة قادرة على تحديد ما إذا كانت القوانين التي تحكم هذه العملية تحظى بالاحترام.

ولكن عملية الإقالة أثارت تساؤلات خطيرة للغاية حول استقلال السلطة القضائية في البرازيل، فضلاً عن سيادة القانون، كما ذكرنا أعلاه وفي أماكن أخرى(Human rights watch, 2025) . وعندما أطاح الجيش الهندوراسي بالرئيس زيلايا، لم يفعل قسم الأمريكتين في هيومن رايتس ووتش سوى أقل القليل. وقد نشرت بعض البيانات على موقعها الإلكتروني في الأشهر التي تلت الانقلاب، لكن هذه البيانات كانت شكلية إلى حد كبير.

تتمتع هيومن رايتس ووتش بإمكانية الوصول إلى أهم وسائل الإعلام الأمريكية، في الرأي والأخبار، ويمكنها عادةً نشر مقالات افتتاحية فعالة رفيعة المستوى عندما تختار بذل الجهد.

ومع ذلك، في الأشهر التي تلت الانقلاب في هندوراس، لم يكن هناك أي رد فعل من هيومن رايتس ووتش في وسائل الإعلام . (Human Rights Watch, 2008)

ومنظمة هيومان رايتس ووتش، على عكس منظمة الدول الأمريكية، والأمم المتحدة، وبقية العالم، لم تطالب قط بإعادة الرئيس المنتخب ديمقراطياً. خلال هذه الفترة، عملت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بنجاح على منع زيلايا من العودة إلى منصبها (وهو ما اعترفت به في كتابها الصادر عام 2014) (Clinton, 2014, p. 55).

وعلى الرغم من أنه يدين في بعض الأحيان انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومات الموالية للولايات المتحدة، إلا أن قسم الأمريكتين في هيومن رايتس ووتش تجاهل في بعض الأحيان أو لم يعر سوى القليل من الاهتمام للجرائم الفظيعة التي ترتكب بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة في هذا النصف من الكرة الأرضية. ومن بين أسوأ الأمثلة الإطاحة بالحكومة المنتخبة في هايتي في عام 2004، والتي قُتل على إثرها الآلاف وتم سجن مسؤولين في الحكومة الدستورية (Clinton, 2014, p. 55).

تتمتع منظمة الدول الأمريكية أيضًا بتاريخ متقلب فيما يتعلق بحقوق الإنسان – حتى أنها لعبت دورًا مهمًا في الإطاحة برئيس هايتي المنتخب في عام 2004 وعكس نتائج الانتخابات في هايتي عام 2010 بناءً على طلب من واشنطن. لكن لجنة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأميركية أصدرت بيانا في سبتمبر/أيلول أعربت فيه عن قلقها إزاء عزل ديلما، وأصدر الأمين العام لمنظمة الدول الأميركية ـ وهو حليف قوي للولايات المتحدة ـ إدانة مفصلة، وبعبارات أقوى كثيرا، عندما بدأت عملية عزل ديلما (Clinton, 2014, p. 55).

كل هذا يتناقض بشكل حاد مع تصريحات فيفانكو نيابة عن قسم الأمريكتين في هيومن رايتس ووتش، وقد رفضت هيومن رايتس ووتش مراراً وتكراراً أو تجاهلت الانتقادات الصادقة والموثقة بدقة بشأن تضارب المصالح؛ وتشمل هذه رسائل من الحائزين على جائزة نوبل، ومسؤولين سابقين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة، وباحثين يطلبون من هيومن رايتس ووتش "منع أولئك الذين وضعوا أو نفذوا السياسة الخارجية الأمريكية من العمل كموظفين في هيومن رايتس ووتش أو مستشارين أو أعضاء مجلس إدارة"، أو حتى منع "أولئك الذين يتحملون المسؤولية". "المسؤولية المباشرة عن انتهاكات حقوق الإنسان" من المشاركة في مجالس إدارة منظمات حقوق الإنسان المستقلة مثل هيومن رايتس ووتش.

إن الحكومات التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان ـ وهذا يشمل كل حكومات العالم تقريباً ـ كثيراً ما تهاجم منظمات حقوق الإنسان الغربية أو حلفائها المحليين (الممولين في بعض الأحيان من قبل الولايات المتحدة) باعتبارها أدوات في أيدي الحكومات الغربية. وهذا يساعدهم على إضعاف النضال المشروع من أجل حقوق الإنسان، بل وحتى حشد الدعم القومي للحكومات الاستبدادية، أو للانتهاكات التي ترتكبها الحكومات الديمقراطية. لذا فمن الأهمية بمكان ما، أن تلتزم منظمات حقوق الإنسان بمبادئها المعلنة وأن تدافع عن حقوق الإنسان دون النظر إلى أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة(Oquendo, 2011) .

ثانياً: التدخل في فنزويلا

على الرغم من ظهورها كمنظمة غير حكومية محايدة، إلا أن هيومن رايتس ووتش مكرسة لإنتاج تقارير متحيزة أيديولوجيًا وذات دوافع سياسية حول أوضاع حقوق الإنسان في البلدان الأخرى؛ فبدلاً من الترويج للقضية العظيمة المتمثلة في حقوق الإنسان، ظلت تمارس الحيل لإثارة عدم الاستقرار والارتباك في مختلف أنحاء العالم.

فبعد وفاة الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز في عام 2013، أصدرت هيومن رايتس ووتش على الفور تقريرًا وصفت فيه فنزويلا بأنها واحدة من أكثر الدول المسيئة، واتهمت حكومة شافيز بتقييد حرية الصحافة؛ وأثناء دحض هذه الادعاءات، تجاهل التقرير عمداً حقيقة أن أصحاب وسائل الإعلام الخاصة في فنزويلا استخدموا مواردهم الهائلة للدفاع عن امتيازاتهم الخاصة من خلال تقويض الحكومة في كل فرصة. كما فشلت هيومن رايتس ووتش في الإبلاغ عن التمويل البالغ 4 ملايين دولار الذي قدمته حكومة الولايات المتحدة للصحفيين ووسائل الإعلام المناهضة لشافيز من عام 2007 إلى عام 2009. (Human rights watch, 2013)

النتائج التوصيات والخاتمة:

النتائج:

توصلت الدراسة إلى أن منظمة هيومن رايتس ووتش تلعب دورًا مركبًا في مجال حقوق الإنسان، يجمع بين رصد الانتهاكات وتقديم تقارير دقيقة، وبين ممارسة تأثير سياسي ضمن إطار محدد؛ فبينما تصدر المنظمة بيانات وتقارير تنتقد بعض الحكومات العربية والإقليمية، أظهرت الدراسة تباينًا في موقفها تجاه دول أخرى مثل البرازيل وفنزويلا، حيث بدا أن المنظمة تتجنب الانتقاد أو تتعامل مع الأحداث بشكل متحيز سياسيًا. كذلك أظهرت الدراسة أن التمويل والدعم الدولي، خاصة من الولايات المتحدة وبعض دول خليجية، قد يثير تساؤلات حول حيادية التقارير واستقلاليتها. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن تأثير المنظمة على الرأي العام الدولي ملحوظ، لكنه قد يُساء تفسيره أو استغلاله ضمن أجندات سياسية خارج نطاق حقوق الإنسان.

التوصيات:

- تعزيز الشفافية والمساءلة داخل منظمات حقوق الإنسان لضمان حياديتها واستقلاليتها عن أي أجندة سياسية أو تمويل خارجي.
- الالتزام بتغطية جميع الانتهاكات على نحو متوازن، دون تمييز بين دول أو حكومات بحسب مصالح الدول الداعمة.
- تشجيع الدراسات الأكاديمية المستقلة على متابعة تأثير تقارير المنظمة على السياسات الدولية لضمان تفسيرها ضمن سياق حقوق الإنسان وليس السياسة الخارجية.
- تعزيز التعاون بين منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية لتوفير صورة شاملة ومتوازنة عن الانتهاكات وحماية حقوق الأفراد.

الخاتمة:

تظهر الدراسة أن هيومن رايتس ووتش، رغم مكانتها العالمية، ليست محصنة من الانتقادات المتعلقة بالتحيز السياسي وتأثير التمويل على استقلاليتها. ورغم أن المنظمة تلعب دورًا مهمًا في توثيق الانتهاكات وتعزيز وعي المجتمع الدولي، فإن بعض الممارسات السياسية أو الاختيارات الانتقائية قد تقلل من مصداقيتها. لذلك، فإن ضمان حيادية المنظمات الحقوقية، والالتزام بالمبادئ الإنسانية الدولية، يشكل حجر الزاوية لتعزيز حقوق الإنسان عالمياً، وتجنب استخدامها كأداة في النزاعات أو أجندات سياسية خارج نطاق مهمتها الأساسية.

لائحة المصادر والمراجع:

Human rights watch. (2006, 4 25). By the Numbers. Retrieved from https://www.hrw.org/report/2006/04/25/numbers/findings-detainee-abuse-and-accountability-project?utm_

Al Jazeera. (2021). Qatar's Migrant Workers: Struggling with Rights and Reforms. . Retrieved from https://www.aljazeera.com/news/2021/5/18/qatar-migrant-workers-struggling-rights-reforms

Amnesty International. (2019). Amnesty International, Qatar: Migrant Workers Still Suffering Despite Reforms, 2019, Accessed: 30\9\2024, . Retrieved from www.amnesty.org/en/latest/news/2021/03/qatar-migrant-workers-still-suffering-despite-reforms/

Clinton, H. (2014). Why I Should Be President: Real Hard Choice. Bloomberg originals.

Coha. (2008, 12 18). Taking Human Rights Watch to Task on the Question of Venezuela's Purported Abuse of Human Rights: Over 100 U.S. and Foreign Scholars Take Issue with the head of HRW's Latin American Division, Coha. Retrieved from https://coha.org/taking-

Donnelly, J. (2013). Universal Human Rights in Theory and Practice. 3rd edition. Ithaca: Cornell University Press.

Edwards, M. (2014). Civil Society. Cambridge: Polity Press.

Human Rights Watch. (2008). A decade under Chávez, Human Rights Watch. Retrieved from www.hrw.org/report/2008/venezuela-chavez-administrations-record-human-rights

Human Rights Watch. (2010, 12 10). Honduras: Prosecute Post-Coup Abuses. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2010/12/20/honduras-prosecute-post-coup-abuses

Human rights watch. (2013, 3 5). Venzula: Chavez authoritarian legacy. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2013/03/05/venezuela-chavezs-authoritarian-legacy?utm_

Human Rights Watch. (2015, 7). "A Facade of Action": Abuses by Armed Groups in Syria. Retrieved from https://www.hrw.org/report/2015/07/03/facade-action/abuses-armed-groups-syria

Human rights Watch. (2016, 9 7). Brazil: Guarantee protesters rights. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2016/09/07/brazil-guarantee-protesters-rights?utm

Human Rights Watch. (2017). All Possible Precautions?: Civilian Harm from Airstrikes in Syria. . Retrieved from https://www.hrw.org/report/2017/09/25/all-possible-precautions/civilian-harm-airstrikes-syria

Human Rights Watch. (2017, 7 13). Iraq: Families of ISIS Suspects Denied IDs. . Retrieved from https://www.hrw.org/news/2017/07/13/iraq-families-isis-suspects-denied-ids

Human Rights Watch. (2017, 12 5). Iraq: Flawed Prosecution of ISIS Suspects. Retrieved from t: https://www.hrw.org/news/2017/12/05/iraq-flawed-prosecution-isis-suspects

Human Rights Watch. (2017, 7 4). Iraq: Forced Displacement, Detentions at ISIS Camps. July 4. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2017/07/04/iraq-forced-displacement-detentions-isis-camps

Human Rights Watch. (2017, 9 21). Iraq: Militias Escalate Abuses, Some Arms Flow to Militia. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2017/09/21/iraq-militias-escalate-abuses-some-arms-flow-militia

Human Rights Watch. (2017, 7 24). Tunisia: Draft Law Could Return Tunisia to Police-State. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2017/07/24/draft-law-could-return-tunisia-police-state?utm

Human Rights Watch. (2017, 7 26). Tunisia: Proposed Law Could Criminalize Criticism of Security Forces. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2017/07/26/appeal-peoples-representatives-abandon-consideration-draft-law-prosecution-abuses?utm_

Human Rights Watch. (2017, 4 20). Yemen: Houthi, Saleh Forces Using Landmines. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2017/04/20/yemen-houthi-saleh-forces-using-landmines?utm

Human Rights Watch. (2024, 5 18). About Us: History, Human Rights Watch. Retrieved from https://www.hrw.org/about/about-us/history

Human Rights Watch. (2024). Tunisian Law on Security Forces: Concerns and Recommendations. Retrieved from https://www.hrw.org/report/2024/tunisian-law-security-forces-concerns-recommendations](https://www.hrw.org/report/2024/tunisian-law-security-force

Human Rights Watch. (2024, 1). World Report 2024: Yemen, Human Rights Watch. Retrieved from https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/yemen

Human rights watch. (2025, 9 18). Americas. Retrieved from https://www.hrw.org/americas

Jazeera, A. (2017, 9 8). Egypt blocks Human Rights Watch website. Retrieved from https://www.aljazeera.com/news/2017/9/8/egypt-blocks-human-rights-watch-website

Kerry, J. (2016, 8). Remarks after meeting with Brazilian foreign minister Jose serra. Retrieved from https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2016/08/260893.htm?safe=1 .

Merco Press. (2016, 8 16). Temer banned from running for political office by a sao Paulo electoral court. Retrieved from https://en.mercopress.com/2016/08/16/temer-banned-from-running-for-political-office-by-a-sao-paulo-electoral-court?utm

Oquendo, A. (2011). The politicization of human rights.

Reuters. (2025, 4 16). Human Rights Watch says Tunisia using arbitrary detention to crush dissent. Retrieved from https://www.reuters.com/world/africa/human-rights-watch-says-arbitrary-detention-used-crush-dissent-tunisia-2025-04-16

Stroehlein, A. (2023, 3 28). Deploring Double Standards IN HUMAN RIGHTS, HUMAN RIGHTS WATCH. Retrieved from https://www.hrw.org/the-day-in-human-rights/2023/03/29?utm_

the New York Times. (2017, 2 20). Israeli Government Bans Human Rights Watch Staff . Retrieved from https://www.nytimes.com/2017/02/20/world/middleeast/israel-bans-human-rights-watch.html

United Nations. (1948). Universal Declaration of Human Rights. New York: United Nations.

United Nations. (2019). Report on Human Rights Violations in Guantanamo Bay . Retrieved from https://www.ohchr.org/en/report-human-rights-violations-guantanamo-bay

Weinthal, B. (2023, 12 23). Human rights watch under fire for allegedly accepting millions in Qatar funds. Retrieved from https://www.meforum.org/human-rights-watch-under-fire-for-allegedly?utm_

Weisbrot, M. (2016, 9 23). Is human rights watch too closely aligned with US foreign policy?, The nation. Retrieved from https://www.thenation.com/article/archive/is-human-rights-watch-too-closely-aligned-with-us-foreign-policy/?utm_

موقع الجزيرة الاخباري. (17 7, 2024). حماس: نرفض تقرير رايتس ووتش ونطالبها بسحبه والاعتذار عنه. تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/news/2024/7/17/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%86%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B1%D8%A7%D9%

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net

"Human Rights Watch Between Human Rights Discourse and Realpolitik"

Researcher:
Nesreen Jamal Muneef

Abstract:

Human Rights Watch is an international non-governmental organization that focuses on monitoring and documenting human rights violations around the world, including torture, the use of unlawful force, and violations of fundamental freedoms. While the organization claims to be committed to defending human rights and protecting public freedoms, it has faced criticism for its selective bias and its focus on certain countries, particularly in the Arab world and Latin America, while ignoring similar violations in countries allied with the United States. Some studies indicate that foreign funding and political orientations can affect the organization's independence and impartiality in its reports, raising questions about the credibility of some of its criticisms.

On the practical level, the organization has issued reports on Morocco, Tunisia, and Yemen.

In Morocco, it criticized the use of excessive force against protesters; in Tunisia, laws protecting security forces that may restrict freedom of expression; and in Yemen, the use of landmines by the Houthis and Saleh's forces. In contrast, it has ignored or downplayed political abuses in Brazil and Venezuela, particularly those related to the overthrow of elected presidents or support for US-funded opposition groups. This highlights the discrepancy between the organization's stated goals and its practices on the ground, and reflects the debate over its independence and impartiality in addressing human rights issues internationally.

Key Words: Human Rights Watch (HRW), International Non-Governmental Organization, Political Interference, Human Rights.